

عمل المنظمة في مجال الطوارئ الصحية

تعزيز تأهب المنظمة واستجابتها للطوارئ على الصعيد العالمي

تقرير من المدير العام

معلومات أساسية

١- عقب اعتماد القرار ج ص ع ٧٣-٨ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ بشأن تعزيز التأهب للطوارئ الصحية: تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، اقترح أعضاء مكتب المجلس التنفيذي أن يعد المدير العام تقريراً عن تعزيز تأهب المنظمة واستجابتها للطوارئ على الصعيد العالمي لينظر فيه المجلس في دورته الثامنة والأربعين بعد المائة. وعلماً بأن هناك استعراضات ومبادرات مهمة لا تزال جارية، يستهدف هذا التقرير تيسير مناقشة تطلعية بشأن فرص إحراز التقدم في تعزيز قدرة أمانة المنظمة والدول الأعضاء على أداء أدوار كل منها في الوقاية من الطوارئ الصحية والكشف عنها والاستجابة لها.

مقدمة

٢- بينت أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والطوارئ الصحية الأخرى التي حدثت في الآونة الأخيرة أن العالم مازال عاجزاً عن التأهب لفاشية أو جائحة متعددة الأقطار والتنبؤ بها والوقاية والتعافي منها بصورة فعالة. وقد كانت المخاطر التي تنطوي عليها أزمة بحجم جائحة كوفيد-١٩ معروفة لكنها لم تعالج على النحو الملائم. ومخاطر ظهور طائفة مماثلة أو أكثر خطورة في المستقبل هي مخاطر حقيقية. ويجب أن تمثل الخسائر المدمرة الناجمة عن كوفيد-١٩ نقطة تحول في طريقة تأهبنا واستجابتنا للطوارئ الصحية. ويتعين علينا أن نسير مسار العمل المستمر والمدرّس والمنسق على أساس جماعي الآن إذا أردنا تحقيق الأمن الصحي العالمي وتجنب التأثير الجائح للطوارئ الصحية العالمية في المستقبل.

٣- وهناك حاجة ملحة إلى إحداث تحسينات جديّة لتعزيز قدرة الدول الأعضاء والمنظمة على الوفاء بالتزاماتها بموجب اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) للوقاية من الطوارئ الصحية، بما فيها الفاشيات، والكشف عنها والاستجابة لها بهدف حماية الصحة العامة العالمية وتحسينها.

الاستعراض الجاري للتأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها

٤- هناك عدة استعراضات جارية للتأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وفي القرار ج ص ع ٧٣-١ (٢٠٢٠) بشأن الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، دعت جمعية الصحة، بروح الوحدة والتضامن، إلى تكثيف التعاون والتآزر على جميع المستويات من أجل احتواء جائحة

كوفيد-١٩ والسيطرة عليها وتخفيف آثارها، بما في ذلك إنشاء فريق مستقل معني بالتأهب والاستجابة للجائحة لتقييم الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩. كما طلبت جمعية الصحة في القرار من المدير العام أن يدعو إلى عقد لجنة مراجعة معنية باللوائح الصحية الدولية، حيث نشرت اللجنة الآن نتائجها الأولية. ونظرت أيضاً في تقرير محدث صدر عن لجنة الرقابة الاستشارية المستقلة المعنية ببرنامج المنظمة للطوارئ الصحية في الدورة المستأنفة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ وتضمن توصيات محددة لتعزيز برنامج المنظمة للطوارئ الصحية على الفور.^١

٥- وبادر عدد من الدول الأعضاء إلى تقديم اقتراحات تدعو إلى تعزيز قدرات المنظمة في مجال التخطيط للطوارئ الصحية والاستجابة لها. كما قدمت مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين اقتراحات لتحسين التأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها على الصعيد العالمي. وأخيراً، حدد أيضاً المجلس العالمي لرصد التأهب، الذي شارك في الدعوة إلى عقده المدير العام للمنظمة، الإجراءات الرامية إلى تعزيز الأمن الصحي العالمي في تقريره الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ والمعنون *عالم تسوده الفوضى*.^٢

٦- وكان القاسم المشترك بين جميع الاقتراحات الداعية إلى تعزيز التأهب والاستجابة للجائحات هو الاعتراف بضرورة القيادة المتعددة البلدان لضمان اتخاذ الإجراءات بالتزامن ومن أجل الصالح العام لأن التأهب للطوارئ الصحية نموذج للمنفعة العامة العالمية. والنظام المتعدد البلدان أساسي لتنسيق الأنشطة الوطنية والمتعددة البلدان للتأهب والاستجابة للجائحات ودعمها.

مجالات العمل الرئيسية التي ينبغي النظر فيها

٧- يرد أدناه عدد من مجالات العمل الرئيسية للنظر فيها.

(أ) **تنسيق الأنشطة الوطنية للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية ورصدها** - بالاستناد إلى اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥). لا يمكن لكل حكومة على حدة وللمجتمع العالمي توقي الطوارئ الصحية بشكل كلي، لكننا نستطيع أن نكون أحسن تأهباً واتساقاً بكثير في استجابتنا بفضل تعزيز فعالية التعاون بين القطاعات والتخصصات وعبر الحدود في مجال التأهب والاستجابة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وينبغي استعراض التأهب على الصعيد القطري عبر عملية شفافة لاستعراض النظراء ترمي إلى تعزيز تنفيذ القدرات الأساسية وفقاً لما تقتضيه اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، مع التركيز بشكل خاص على بناء قدرات المجتمعات المحلية والنظم الصحية على الصمود والاستعداد وحماية العاملين الصحيين. وينبغي إدامة وتعزيز الأدوات والآليات الحالية لتقييم القدرات الوطنية، بما في ذلك عمليات التقييم الخارجي الطوعي المشتركة، والاستعراضات اللاحقة للإجراءات وتمارين المحاكاة. إضافة إلى ذلك، تعمل المنظمة مع الدول الأعضاء لإعداد الاستعراض العالمي للصحة والتأهب، الذي يهدف إلى جمع البلدان وأصحاب المصلحة معاً بروح التضامن لدعم التعاون الدولي الفاعل من أجل تعزيز التأهب للطوارئ، وتوطيد تبادل أفضل الممارسات، وتحديد المسائل الجديدة والناشئة، وتعزيز المساءلة، وضمان توجيه الاستثمارات وتوظيفها على نحو كفء وهادف من خلال آلية لاستعراض النظراء.

١ انظر الوثيقة ج١٠/٧٣.

٢ عالم تسوده الفوضى، التقرير السنوي للمجلس العالمي لرصد التأهب الصادر في عام ٢٠٢٠، جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٠ (https://apps.who.int/gpmh/annual_report.html)، تم الاطلاع في ١٤ كانون الثاني/يناير (٢٠٢١).

(ب) **استدامة تمويل التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية وإمكانية التنبؤ به**، ولاسيما بالاعتماد على التمويل من الميزانيات المحلية. لا تتوافر في الوقت الحالي استثمارات كافية من جانب الحكومات الوطنية والجهات الشريكة الإنمائية ومؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص لتمويل القدرات الوطنية والإقليمية للتأهب والاستجابة لفاشيات الأمراض والطوارئ الصحية الأخرى. وبينما تكون الآليات والمصادر لتمويل الاستجابة للطوارئ متغيرة ومجزأة وتعاني أساساً من نقص الاستثمار، يكاد التمويل المخصص للتأهب على الصعيد العالمي يكون منعدماً. ويحتاج العالم إلى تمويل منسق وواسع النطاق يتسم بالشفافية والمرونة ويمكن التنبؤ به لضمان التأهب للطوارئ الصحية وإمكانية الاستجابة لها.

(ج) **تحسين النظام العالمي للإنذار المبكر والتحذير والاستجابة للطوارئ بقيادة المنظمة**. يزيد الترابط العالمي الذي ميّز الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين من فرص التعرض للمرضات التي تنفشي على الصعيد العالمي، لكن هذا الترابط يمكن أن يصبح مصدراً للقوة ولا يوجد أي مجال ينطبق عليه ذلك أكثر من مجال جمع المعلومات في مجال الصحة العامة. فمن شأن إرساء نظام عالمي مترابط وموزع للمعلومات الصحية العامة تكون المنظمة محوره أن يحدث ثورة في قدرتنا على التنبؤ بالفاشيات المستجدة والكشف والتبليغ عنها بسرعة من خلال تسخير القدرات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي. وسيعمل هذا النظام العالمي للإنذار المبكر والتحذير كجهاز استشعار لنظام أوسع قادر على تنسيق استجابة سريعة ومستدامة وسلسلة على المستويين الإقليمي و/أو العالمي، بما يشمل استجابة متعددة الوكالات لأي مرض مستجد حيواني المصدر. ومن شأن نظام تنسيق الاستجابة هذا أن يستفيد من تعزيز تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) لضمان فعالية سيره.

(د) **وجود نظام عالمي لسلسلة الإمداد واللوجيستيات الشاملة أثناء الطوارئ الصحية قادر على تحديد السلع الحيوية وضمان جودتها وتحديد أولوياتها وتوفيرها على وجه السرعة لمن يكون في أمس الحاجة إليها**. تتطلب هذه المبادرة تكوين مخزون عالمي للأمن الصحي وسلسلة إمداد افتراضية لضمان حصول جميع البلدان على الإمدادات والأدوية والمعدات الأساسية من أي مكان في العالم على أي نطاق حسب الاحتياجات الأساسية. وفي الفترات التي تشهد الأزمات ونقصاً حرجاً في المواد الأساسية، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تجديد المخزون العالمي من القدرات التصنيعية والمخزونات الوطنية الراهنة بتوفير حوافز السوق والاستثمارات في الوقت نفسه لتعزيز القدرة الإنتاجية بسرعة. وستعتمد الاستجابة الفعالة للطوارئ الصحية القادمة على قدرتنا على الارتقاء بالآليات المجزأة وغير المنسقة المستخدمة حالياً لإدارة السلع الصحية الأساسية.

(هـ) **تعبئة قوى عاملة عالمية معنية بالطوارئ الصحية يمكن نشرها بسرعة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي للكشف عن الطوارئ الصحية والاستجابة لها** – بالتوسع في مبادرات الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات والاستجابة لها والأفرقة الطبية المعنية بالطوارئ. تحتاج البلدان كافة إلى أفرقة متعددة التخصصات يمكن نشرها بسرعة وتتكون من أشخاص مدربين ومهيئين للاستجابة للطوارئ الصحية. وسيمثل تكوين قوى عاملة وطنية معنية بالاستجابة وربطها والاستفادة منها حتى يتسنى نشرها لدعم بلدان أخرى خطوة رئيسية إلى الأمام في تحقيق الأمن الصحي العالمي. ويحتاج العالم إلى قوى عاملة عالمية معنية بالطوارئ الصحية تكون منسقة ومؤهلة ويمكن نشرها بسرعة.

(و) **إدارة المعلومات الخاطئة والمضللة التي تضر الصحة العامة وتقوضها**. لقد تحدّد بصفة متزايدة أن المشاكل المرتبطة بتزويد المعلومات الخاطئة والمضللة وعدم توفير المعلومات وتقديم المعلومات غير الميسرة للمجتمعات تمثل عاملاً لا يُستهان به من العوامل المؤدية إلى تفاقم الوضع أثناء عدة طوارئ صحية. وتسمى هذه الظاهرة وباء المعلومات ويمكن أن تسبب أضراراً حقيقية أينما وكلما سُمح بها دون أي رقابة عليها. ولايزال النهج المسند بالبيّنات لإدارة وباء المعلومات في مراحله الأولية وتظل هناك عدة

أسئلة مهمة مطروحة ينبغي الرد عليها أي كيف يؤثر السلوك عبر الإنترنت في الإجراءات المتخذة خارج نطاق الإنترنت وكيف يؤثر السيل الجارف من المعلومات في سلوك التماس الرعاية الصحية وكيف ينبغي تقييم النجاح النسبي للتدخلات السياسية الرامية إلى تعزيز القدرة على التصدي للمعلومات الخاطئة؟ وسيستوجب الرد على هذه الأسئلة إجراء دراسة منهجية وإنشاء منصات بحث تعاونية وقابلة للتطوير تواصل تكوين البيانات اللازمة لتوجيه سياسات مكافحة وباء المعلومات خلال الطوارئ الصحية وفي الفترات الفاصلة بينها.

(ز) **تسخير المعارف والخبرات العالمية لتجسيد البيانات في سياسة فعالة للطوارئ الصحية المرتبطة بالأمراض التي قد تسبب أوبئة أو جائحات والممرضات الشديدة الخطورة والأمراض الحيوانية المصدر الناشئة والمخاطر البيولوجية.** يجب أن تستند السياسة الفعالة واستراتيجيات المكافحة إلى القدرة على جمع البيانات بسرعة وتقييم هذه البيانات وتجميعها بخبرة في إرشادات تقنية موثوقة. ويمكن مواصلة تكليف مواطن القوة الأساسية للمنظمة باعتبارها الوكالة الفنية المعنية بوضع القواعد والمعايير مع المتطلبات الفريدة للطوارئ الصحية، ولا سيما عبر آليات ومنصات جديدة لعقد اجتماعات مع شبكات الخبراء والأفرقة الاستشارية والعمل معها بسرعة وتسخير قوة المراكز المتعاونة مع المنظمة وتوطيد الروابط بالمعارف والخبرات الإقليمية والوطنية.

(ح) **تحسين الشبكات والآليات والحوافز وتوسيع نطاقها لتبادل الممرضات والعينات البيولوجية والبيانات الجينومية** يتسم بأهمية حيوية في التأهب للجائحات على الصعيد العالمي. فعدم إتاحة عينات الممرضات والبيانات الجينومية العالية الجودة في الوقت المناسب يظل عقبة رئيسية تحول دون تطوير وسائل التشخيص واللقاحات المأمونة والفعالة سريعاً وتوزيعها على أساس عادل ومنصف. وتتعهد المنظمة بتيسير نقل المواد البيولوجية على الصعيد الدولي. واستجابةً لاقتراحات من الدول الأعضاء لتعزيز هذا النظام وتوسيع نطاقه، أطلق المدير العام مبادرة المركز البيولوجي (Biohub) التي تهدف إلى بناء مستودع عالمي مربوط بآلية مستدامة لتقاسم الممرضات من أجل جمع الفيروسات وغيرها من الممرضات والعينات ووصف خصائصها وحفظها على نحو يسمح بتيسير وتسريع وتيرة تطوير الاختبارات التشخيصية وتقييم الأمراض التي تتطوي على خطر التحول إلى أوبئة.

(ط) **تسريع البحث والابتكار في سياق الأوبئة.** سلطت الأوبئة الأخيرة الأضواء على ضرورة مواصلة تعزيز قدرتنا على اتخاذ تدابير طبية مضادة وتدابير صحية واجتماعية عامة بسرعة وبإنصاف للوقاية من الفاشيات وتحديدتها واحتوائها والحد من معدلات المراضة والوفيات. ويرسي المخطط الأولي للبحث والتطوير الذي أعدته المنظمة في مجال الإجراءات الرامية إلى الوقاية من الأوبئة ركيزة لإرساء عملية عالمية شفافة ومنسقة تحدد أولويات البحث والابتكار وتتسق العمل الجماعي بهدف ضمان تجهيز منصات عالمية مستدامة وتشغيلها قبل ظهور الوباء التالي أيًا كان المرض.

(ي) **تنسيق منصة عالمية لضمان الإتاحة السريعة والمنصفة لثمار البحث والتطوير أثناء الطوارئ الصحية.** ينبغي أن يقرن التطوير السريع للأدوات المبتكرة مثل اللقاحات ووسائل التشخيص، بآلية عالمية تضمن اختبار هذه التكنولوجيات وتصنيعها وتوزيعها على نطاق واسع ووفق التزام راسخ بمبدأ الإنصاف يضمن لها تحقيق كامل إمكاناتها كمنفعة عالمية. وفي حين تتيح هذه الأدوات فرصاً جديدة للوقاية من الطوارئ الصحية والاستجابة لها، فإن من الضروري إدارة مخاطر حدوث عواقب غير مقصودة مثل المخاطر البيولوجية. ويخالف التدابير المضادة الطبية، فإن ثمة ابتكارات أخرى مثل التطبيقات الرقمية لتتبع المخالطين، وشهادات التمتع، والطرق الجديدة لحماية العاملين الصحيين، ووسائل التشخيص السريع، من شأنها تيسير تنفيذ تدابير الصحة العامة، ولكن يتعين تنفيذ هذه التطبيقات نفسها بحصافة لصون حقوق الإنسان. ولابد من القيادة والتعاون على الصعيد الدولي لضمان تفوق فوائد الابتكارات الجديدة على أي مخاطر قد تنشأ عن تطبيقها.

الخطوات القادمة

٨- قد يأخذ المجتمع الدولي في الاعتبار نموذجاً جديداً ومستداماً لدعم دور المنظمة القيادي في التأهب والاستجابة للجائحات والأوبئة.

٩- وينبغي أن تشارك جميع البلدان باعتبارها جهات شريكة متساوية في وضع إطار للتأهب للجائحات في القرن الحادي والعشرين يتخطى عقلية الاستجابة والإغاثة في حالات الكوارث. ولن يتطلب إرساء مثل هذا النظام إلا جزءاً من الأموال المفقودة من حيث الناتج الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بسبب جائحة كوفيد-١٩ والأموال التي سبق فقدانها في إطار فاشيات الأنفلونزا A(H1N1) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية ومرض فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا.

١٠- ولن يكفي مجرد تكرار الالتزامات نفسها. فقد آن الأوان ليتحمل المجتمع الدولي وكل بلد من البلدان المسؤولية على أساس جماعي عن اتخاذ الإجراءات والتمويل في مجال التأهب والاستجابة للجائحات. وفي ضوء ما سبق ذكره، من الجلي أن العالم يحتاج إلى ما يلي للانتقال إلى حالة اليقظة والاستعداد للاستجابة:

(أ) تجديد مستوى الإرادة السياسية والتعاون الدولي بين جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية في القطاعات كافة، بالاسترشاد باقتراحات مشتركة للعمل؛

(ب) تعزيز المساءلة في نظام التأهب للجائحات، بالاستناد إلى اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) لتحقيق تحسّن ملموس وقابل للقياس الكمي في مجال التأهب للجائحات على المستويين الوطني والعالمي؛

(ج) استدامة التمويل وإمكانية التنبؤ به بما يسمح بالتصدي لأوجه القصور في القدرات الوطنية والعالمية في مجال التأهب والاستجابة للجائحات بالقدر الكافي وبسرعة وبمسؤولية؛

(د) تمكين المنظمة وتزويدها بالموارد على مستوياتها الثلاثة كافة لتمكينها ليس من تنسيق الاستجابة العالمية للطوارئ الصحية فحسب بل أيضاً توجيه التأهب للجائحات على الصعيد العالمي؛

(هـ) اعتماد نموذج مستدام للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية، وهو ما يقتضي منا اعتماد نهج متعدد القطاعات مركّز على نهج الصحة الواحدة الذي يشمل التفاعل بين الإنسان والحيوان والطبيعة.

١١- ويجب أن تمنح الاقتراحات الرامية إلى تعزيز النظام العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية الأولوية للبلدان والمجموعات السكانية والمجتمعات الأشد ضعفاً، استناداً إلى آليات إقليمية وعالمية مستدامة تمكّن من اتخاذ إجراءات منسقة واسعة النطاق مبكراً وعلى نحو منصف. ويتمشى مع أهداف التنمية المستدامة، لا بد من اتباع نهج متكامل أوسع بكثير يحمي الفقراء والمجتمعات الأشد ضعفاً ويعيد تصميم إتاحة الرعاية الصحية الأولية ويزيد فرص الحصول على المياه والغذاء والتعليم وبنية شبكات أمان متينة ويعزز الحوكمة العالمية.

١٢- وينبغي أن يولد هذا النظام العالمي المجدد للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية من رحم توافق سياسي عالمي. فقد سبق أن التزمت الدول الأعضاء باللوائح الصحية الدولية (٢٠٠)، وربما أن الأوان الآن لكي يجدد العالم التزامه السياسي بروح هذه اللوائح ويبلورها ضمن معاهدة دولية، مثلما اقترح رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل. ولعل ذلك يضمن أن يترك كوفيد-١٩ إرثاً دائماً يتمثل في نظام عالمي مترابط للتأهب للطوارئ الصحية وتوقيها والاستجابة لها والتعافي منها.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٣- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير وتقديم ما يلزم من توجيهات بهذا الشأن.

= = =